تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشرات السوق والأسهم القيادية تضغط على «كويت 15»

حافظ المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية على مكاسبه التي حققها في الجلسات السابقة، وواصل المؤشر ارتفاعاته بمقدار محدود قبل الإغلاق مباشرة ليستمر المؤشر مستقرا فوق مستوى 7716,3 نقطة، فيما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,7 نقطة على وقع تراجع عدد من الأسهم الثقيلة كما تراجع ايضا مؤشر كويت 15 ولكن بمقدار كبير بلغ 7 نقاط جراء انخفاض عدد من الاسهم البنكية التي تشكل القوام الرئيسي للمؤشر الذي يضم في مكوناته اسهم 8 بنوك واستقر المؤشر بعد هذا التراجع عند مستوى 1083,1 نقطة.

وتباين اداء المؤشرات طيلة فترات التداول بشكل ملحوظ وذلك منذ بدء عمليات التداول وحتى نهايتها، حيث استهل السوق تعاملاته على مواصلة الارتفاع بالنسبة للمؤشر السعري الذي ارتفع على وقع عمليات تجميع ملحوظة على عدد من الأسهم الرخيصة في قطاعات متعددة منها على سبيل المثال اسهم مجموعة إيفا وعدد من الشركات التابعة لها مثل الدولية للتمويل والديرة وعقارات الكويت والمنتجعات وكلها اسهم تم تداولها بكميات كبيرة وحققت ارتفاعات سعرية متفاوتة، كما ارتفعت اسهم قرين القابضة والعربية العقارية وإنجازات وادنك وابيار ومدينة الأعمال والمعدات مصفاة للطاقة والرابطة وهيتس ومبرد

وفي المقابل كانت هناك عمليات بيع قوية على كثير من هذه النوعية من الاسهم حيث تراجعت اسهم حققت ارتفاعات سعرية ملحوظة في الجلسات الاخيرة منها الاستثمارات والساحل والمال وبيان وصكوك والمستثمرون ومزايا والتجارة ومنشآت ومنازل والميادين ودانة والاثمار، وهو ما ادى الى تذبذب اداء المؤشر ليغلق على ارتفاع مفتعل في الثواني الاخيرة للحفاظ على معنويات المتداولين.

اما على مستوى المؤشرين الوزني وكويت 15 فتراجعا متأثرين بانخفاض اسهم كبيرة مثل بيتك وبوبيان وبرقان والتجاري والخليج في قطاع البنوك وزين وأجيليتي في القطاعات الأخرى، ولوحظ في جلسة تعاملات امس ان زيادة العمليات البيعية على هذه الأسهم زادت في الدقائق الاخيرة، وهو ما دفع كويت 15 للتراجع بمقدار 7 نقاط بعد ان كان متراجعا بمقدار 2,7 نقطة قبل الاقفال بدقائق معدودة.

ومن المتوقع ان يواصل السوق ادائه على وتيرة التذبذب مع جنوح الى الارتفاع بعد أن شهدت جلسة امس عمليات تصريف لاعداد كبيرة من الاسهم الرخيصة قد يستهدفها المتعاملون بقوة في جلسة تعاملات اليوم.

وارتفعت القيمة النقدية بشكل لافت في جلسة امس وذلك على وقع عمليات مبادلة جديدة على سهم البنك التجاري مقابل تسوية مديونيات لعملاء، حيث بلغت قيمة تداولات السهم 28 مليون دينار تشكل أكثر من 22٪ من إجمالي قيمة التداول.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة الكويتية بمقدار 0,99 نقطة ليصل إلى 7716,3 نقطة بنسبة ارتفاع 0,01٪، فيما انخفض المؤشر الوزني بمقدار 1,73 نقطة ليصل إلى مستوى 461,03 نقطة بنسبة 0,37٪، وانخفض مؤشر كويت 15 بمقدار 7 نقاط ليصل إلى مستوى 1083,1 نقطة بنسبة انخفاض 0,64٪.

وبلغ اجمالي كميات التداول 1,147 مليار سهم نفذت من خلال 16,596 صفقة بقيمة اجمالية بلغت 124,6 مليون دينار، وارتفع بشكل ملحوظ اداء متغيرات السوق، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 10,5٪، والصفقات بنسبة 1,5٪، وكذلك ارتفعت قيمة التداول بنسبة 30٪. واستحوذت اسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 52,1 مليون دينار تشكل 41,8٪ من اجمالي القيمة، تصدرها سهم التجاري بنسبة 22,4٪ من خلال استحواذ على 28 مليون دينار من اجمالي القيمة، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 28,4٪ من اجمالي كميات التداول تصدرها سهم أبيار من خلال تداول 117,9 مليون سهم تشكل 10,2٪ من اجمالي كميات التداول.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

0.99
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,01٪، وانخفاض المؤشر الوزني بنسبة 0,37٪، وانخفاض مؤشر كويت 15 بنسبة 0,64٪.

1.147
مليار سهم تم تداولها بقيمة بلغت 124,6 مليون دينار.

52.1
مليون دينار قيمة تداولات اسهم 5 شركات بنسبة استحواذ بلغت 41,8٪ من الاجمالي، تصدرها سهم التجاري بنسبة 22,4٪.

ارتفاع موجودات «التعمير» إلى 32,4 مليون دينار بنهاية 2012

قال رئيس مجلس إدارة شركة التعمير للاستثمار العقاري بدر باقر ان موجودات الشركة بنهاية السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 بلغت 32,4 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 31,8 مليون دينار خلال 2011، مشيرا إلى أن مجموع إيرادات الشركة خلال العام الماضي بلغ 6,61 ملايين دينار، مقارنة بإيرادات بلغت قيمتها 5,24 ملايين دينار في 2011، بزيادة بلغت قيمتها 1,36 مليون دينار، مبينا أن مجموع مصاريف الشركة بلغ 5,69 ملايين دينار، مقارنة بـ 5,49 ملايين دينار، بزيادة بلغت قيمتها 197 ألف دينار.

وأوضح باقر خلال اجتماع الجمعية العمومية التي عقدت أمس في وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور بلغت 75,66٪، أن صافي ربح الشركة بلغ 916,9 ألف دينار، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، مقارنة بخسارة قدرها 249,6 ألف دينار، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011. وذكر باقر أن عام 2012 كان مليئا بالتحديات والصعوبات لمعظم الأنشطة الاقتصادية وخاصة الشركات التي تعمل في مجالات الضيافة والترفيه وعلى الرغم من توقعات المراقبين بتحسن أداء الاقتصادات المحلية والإقليمية والعالمية إلا أن المؤشرات تشير إلى نموها بصورة اضعف من المتوقع. وبين أن الأوضاع السياسية التي شهدتها الساحة المحلية فاقمت من تلك التحديات حيث أثرت الأوضاع السياسية على الاقتصادات في العديد من الدول المحيطة، ولذلك لم يكن العام 2012 عاما سهلا على قطاعات الأعمال بمختلف أنواعها.

باقر: الشركة حصلت على موافقات من بنوك مغربية لتمويل فندق رمادا أنكور أغادير

وذكر أن حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم بلغت 25,7 مليون دينار، وذلك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وذلك بعد استبعاد الحصص غير المسيطرة عليها والبالغة 483,7 ألف دينار، مقارنة بحقوق ملكية بلغت 25 مليون دينار، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، بعد استبعاد الحصص غير المسيطر عليها والبالغة 404,7 آلاف دينار، أي بزيادة قدرها 734,7 ألف دينار.

وتابع قائلا:« لقد ارتأى مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية بمواكبة التغيرات لمواجهة تحديات المستقبل والتكيف مع المتغيرات العالمية المتلاحقة للوصول إلى هدف الشركة الرئيسي والتبلور في استغلال جوهر اختصاص الشركة أي إدارة النوادي والفنادق الاقتصادية والشقق المفروشة لضمان استمرارية النمو ضمن البيئة العالمية الجديدة وتأسيسا على النجاحات التي حققتها شركة التعمير في المشاريع التي قامت بالدخول فيها مثل نادي الكورنيش البحري، أياما ريسيدنس للشقق المفروشة لذلك فقداستمرت الشركة في تطوير مثل هذا المشاريع على المستويين المحلي والإقليمي». وأشار باقر إلى أن الشركة قامت خلال السنة المالية المنتهية باتخاذ الخطوات النهائية للانتهاء من تجهيز مشروع فنادق رامادا أنكور – طنجة وهو الفندق المشيد بمدينة طنجة في المملكة المغربية، حيث يعد هذا الفندق أول فندق اقتصادي في قارة أفريقيا، مشيرا إلى انه جار العمل للحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية لإنشاء فندق تحت اسم رمادا أنكور أغادير والذي سوف يتم تشييده على الأرض التي تم شراؤها في مدينة أغادير بالمملكة المغربية، إذ تم بالفعل خلال السنة المنتهية الحصول على الموافقة المبدئية من احد البنوك بالمغرب لتمويل المشروع بنسبة 60٪ من إجمالي قيمة التكلفة.

جانب من عمومية شركة التعمير للاستثمار العقاري (أسامة أبوعطية)

وذكر أن الشركة قامت بالتوقيع خلال السنة الماضية على اتفاقية وعد بالشراء من خلال الذراع الاستثمارية لوزارة السياحة المغربية لمشروع ارض بمساحة 35 ألف متر مربع، في مدينة طنجة، وذلك لتطوير مشروع سياحي متعدد الاستخدامات، مضيفا أن تم الانتهاء من إعداد الدراسات المبدئية والتصاميم والمستندات الخاصة بتطوير الأرض المملوكة لشركة بمنطقة مكسا في لبنان.

وكشف باقر أن مجلس الإدارة قام بتوقيع مذكرة تفاهم مع احد اكبر المطورين العقاريين في المملكة المغربية وهو صندوق الإبداع والتدبير CDG تشكل إطارا لتحديد أنماط التعاون العقاري المشترك في المغرب ونسج علاقات الشراكة المستدامة وخلق إطار مناسب للتعاون ولإقامة مشاريع في العديد من المجالات السياحية والتنموية. هذا، وقد شهدت عمومية الشركة بعض التحفظات من قبل بعض مساهميها، حيث تحفظ البعض على بيان المركز المالي للشركة وبيان الدخل الشامل، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وتحفظ عدد كبير من المساهمين على إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عدا العضو سليمان الربيع، حيث اتفق المساهمون على إبراء ذمته، وأقرت الجمعية العمومية عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

● أحمد مغربي

الكويت تشهد إصدار أول صكوك منذ 2011 بقيمة 43,7 مليون دولار

«بيتك للأبحاث»: 7 مليارات دولار إصدارات الصكوك في أبريل

ذكر التقرير الشهري للصكوك الذي تصدره شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان إجمالي الصكوك المصدرة في شهر أبريل الماضي بلغ 7 مليارات دولار، فيما بلغ إجمالي الصكوك المصدرة خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي 41,6 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن الصكوك السيادية لاتزال تتصدر الصكوك المصدرة بنسبة تقترب من 60٪ تلتها صكوك الشركات من إجمالي عدد إصدارات تمت خلال الشهر بلغت 40 إصدارا، فيما جاءت ماليزيا ثم السعودية على التوالي في المركزين الأول والثاني بالنسبة للدول المصدرة، وظل الرينجت الماليزي الأول من حيث عملة الإصدار للصكوك في شهر أبريل الماضي.

ولفت التقرير إلى أن الكويت شهدت في أبريل أول إصدار في البلاد منذ فبراير 2011، حيث أصدرت شركة يوسف أحمد الغانم صكوك وكالة على شريحتين تستحق مجمعة مبلغ 43,7 مليون دولار. وفيما يلي التفاصيل: بلغ إجمالي الصكوك المصدرة في شهر أبريل الماضي 7 مليارات دولار مقارنة بمبلغ 12,5 مليار دولار مسجلة في الشهر السابق، وبلغ إجمالي إصدارات الصكوك 41,6 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2013، أي بانخفاض بنسبة 11٪ تقريبا عن مبلغ الـ 46,6 مليار دولار المسجل خلال الفترة نفسها من 2012، ويعد شهر أبريل الأقل من حيث حجم الإصدار على مدى 12 شهرا مضت.

واستحوذت ماليزيا على النصيب الأكبر من الإصدارات في سوق الصكوك خلال شهر أبريل 2013 بنسبة 58,4٪ من إجمالي الإصدار مقارنة بنسبة 43,3٪ خلال شهر مارس من العام نفسه.

وسجلت الصكوك في المملكة العربية السعودية 2 مليار دولار بحصة سوقية بنسبة 28,5٪ من إجمالي الإصدارات خلال أبريل 2013. وبلغ إجمالي إصدارات السعودية في عام 2013 مبلغ 5 مليارات دولار، كما في نهاية أبريل 2013، مما يجعل المملكة تحتل المركز الثاني في حجم إصدارات الصكوك من حيث بلد الإصدار خلال الفترة.

وفي الوقت نفسه، شهدت الكويت في أبريل أول إصدار في البلاد منذ فبراير 2011، حيث أصدرت شركة يوسف أحمد الغانم صكوك وكالة على شريحتين تستحق مجمعة مبلغ 43,7 مليون دولار.

وتضمنت الإصدارات البارزة خلال شهر أبريل صكوك مشاركة صادرة من قبل شركة صدارة للخدمات الأساسية بمبلغ ملياري دولار على شريحة لأجل 16 سنة.

وقد شهدت هذه الصكوك إقبالا كبيرا من المستثمرين، ما أدى إلى تغطية الاكتتاب بـ 2,6 مرة من حجم الإصدار المبدئي والبالغ 5,25 مليارات ريال. وقامت صدارة بزيادة حجم الإصدار إلى 7,5 مليارات ريال استجابة لهذا الإقبال على الصكوك.

كما تضمنت الإصدارات البارزة أيضا صكوك مصرف الشارقة الإسلامي بمبلغ 500 مليون دولار لأجل 5 سنوات والتي تم تسعيرها بمعدل ربح بنسبة 2,95٪ ولقيت طلبات اكتتاب تزيد 6 مرات على مبلغ الاكتتاب المبدئي.

وكانت حصة مصدري الصكوك من الهيئات السيادية بنسبة 59,9٪ من السوق الأولية في أبريل 2013، بينما شكلت الجهات الحكومية ذات الصلة نسبة هامشية وهي 0,2٪ فيما بلغ نصيب الشركات 39,9٪. وكان للرينجت الماليزي النصيب الأوفر من حيث عملة الإصدار بنسبة 59,1٪ من الإصدارات خلال الشهر مما يزيد من حصته في السوق الأولية منذ بداية العام إلى 63,6٪ بالمقارنة بنسبة 67,1٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وكان هناك إصدار واحد فقط من نصيب الدولار الأميركي خلال شهر أبريل بإجمالي مبلغ 500 مليون دولار أو ما يمثل نسبة 7,1٪ من إجمالي الإصدارات.

وتم إصدار إجمالي 40 إصدارا للصكوك في أبريل 2013 مقابل 64 في مارس 2013 و51 في فبراير 2013.

وكان نصيب قطاع الشركات من بين هذه الإصدارات 15 إصدارا بإجمالي مبلغ 2,8 مليار دولار (مارس 2013: 2,4 مليار دولار، بزيادة بنسبة 16,7٪)، في حين بلغ إجمالي إصدارات الهيئات السيادية من الصكوك 24 إصدارا بإجمالي مبلغ 4,2 مليارات دولار في أبريل 2013 (مارس 2013: 5,2 مليارات دولار أي بانخفاض بنسبة 19,2٪) وكان نصيب الجهات الحكومية ذات الصلة من الإصدارات في أبريل 2013 مبلغ 16,4 مليون دولار (مارس 2013: 4,6 مليارات دولار أي بانخفاض بنسبة 99,6٪).

عمومية الشركة انتخبت مجلس إدارة جديد1

الطبطبائي: مبيعات «أسمنت الهلال» وصلت إلى 289 ألف طن خلال 2012

سيد صلاح الطبطبائي مترئسا الجمعية العمومية لاسمنت الهلال (أسامة أبوعطية)

أكد رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت الهلال سيد صلاح الطبطبائي أن مبيعات الشركة من الأسمنت وصلت إلى 289 ألف طن و576 ألف متر مكعب من الخرسانة الجاهزة، مشيرا إلى أن ارتفاع تكلفة الطاقة وتكاليف الشحن أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج إلى جانب انتعاش الطلب على الأسمنت في المنطقة، مما أدى في النهاية إلى انخفاض عام في توافر الأسمنت المحلي للتصدير.

وأضاف الطبطبائي خلال الجمعية العمومية للشركة أمس والتي عقدت في وزارة التجارة بنسبة حضور بلغت 95,98٪ أن أعمال الخرسانة ستستمر في النمو خلال العام 2013، وذلك لإنجاز بعض المشاريع الكبرى.

وذكر أن الشركة نجحت في تقليص تكاليف الواردات من خلال التحول إلى الموردين الإقليميين لتخفيض تكاليف النقل بالإضافة الى التخطيط الكفء وحسن جدولة الشحنات الواردة، متوقعا أن يشهد السوق خلال العام الحالي انتعاشا بشكل معتدل، من خلال عودة المشاريع الاستثمارية من جديد وهو ما سيؤدي إلى تزايد المنافسة.

واستعرض الطبطبائي نتائج الشركة خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012 حيث حققت «أسمنت الهلال» 19,97 مليون دينار إيرادات بنمو 3,1٪ عن 2011، كما بلغت الأرباح الصافية 631,6 ألف دينار، بربحية للسهم بلغت 7 فلوس.

وأكد أن الشركة التزمت بالعمل وفقا لأحدث معايير الجودة العالمية، وذلك بحصولها على شهادة بأحدث المعايير الدولية لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2008، ومنظومة إدارة البيئة (ISO 14001ـ2004).

من جهة أخرى أقرت الجمعية جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال، وأهمها تقريرا مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، ووافقت أيضا على توزيع 15 فلسا للسهم عن السنة المالية 2012، بما يعادل 1,04 مليون دينار للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

وانتخبت الجمعية العمومية للشركة مجلس إدارة جديدا للأعوام الثلاثة المقبلة، وهم: يعقوب الشرهان، وشركة السهم الذهبي العقارية، وشركة اسمنت السويس (3 أعضاء)، كما جددت التفويض لمجلس الإدارة لشراء أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ وفق القانون.

وقد وافقت الجمعية العمومية غير العادية على تعديل 9 بنود في النظام الأساسي للشركة وذلك بعد موافقة الجهات المختصة حيث تم تعديل المادة 15 والتي نصت على تولي إدارة الشركة مجلس إدارة يبين عقد الشركة طريقة تكوينه وعدد اعضائه ومدة العضوية فيه ولا يجوز ان يقل عدد أعضاء المجلس عن خمسة وتكون مدة العضوية في المجلس قابلة للتجديد وإذا تعذر انتخاب مجلس جديد في الميعاد المحدد استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة الى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد.

كما نصت المادة 16 على: يشترط في عضو مجلس الإدارة ان يكون مالكا بصفته الشخصية او ان يكون الشخص الذي يمثله مالكا لعدد من اسهم الشركة ويكون الشخص مسؤولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

كما تمت الموافقة على تعديل المادة 19 لتنص على: ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء الى جانب الاختصاصات الاخرى التي يبينها عقد الشركة، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير وعليه تنفيذ قرارات المجلس وان يتقيد بتوصياته ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه او قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

ونصت المادة 20 على: يكون للشركة رئيس تنفيذي او اكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس او من غيرهم يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، كما نصت المادة 22 على: يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناء على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضا اذا طلب اليه اثنان من أعضائه على الأقل ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية اعضائه على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس ويجوز الاجتماع باستخدام الوسائل الحديثة ويجوز اتخاذ القرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس.

كما تم تعديل المادة 23 من النظام لتكون كالاتي: تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس وتدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس ويجوز للعضو المعارض ان يطلب تسجيل رأيه.

ونصت المادة 36 على ان تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الأقل في العام بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة ولمجلس الإدارة دعوة هذه العمومية كلما رأى ذلك ويتعين عليه دعوتها كلما طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال او بناء على طلب مراقب الحسابات وذلك خلال 15 يوما من تاريخ الطلب كما تنعقد الجمعية العامة أيضا اذا طلبت ذلك وزارة التجارة.

وتم تعديل المادة 40 لتنص على: تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة او بناء على طلب من المساهمين يمثلون 15٪ من راسمال الشركة المصدر وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة ان يدعو الجمعية خلال شهر من تاريخ وصول الطلب اليه.

وأخيرا تم تعديل المادة 41 لتنص: المسائل التالية لا تنظرها إلا الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية:

1ـ تعديل عقد التأسيس او النظام الأساسي للشركة.

2ـ بيع كل المشروع الذي قامت به الشركة او التصرف فيه باي وجه اخر.

3ـ حل الشركة او اندماجها او تحولها او انقسامها.

4ـ زيادة رأسمال الشركة او تخفيضه.

وكل تعديل لنظام الشركة لا يكون نافذا إلا بعد موافقة الجهات الرقابية واتخاذ اجراءات الشهر ويجب الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة اذا كان القرار يتعلق باسم الشركة او باغراضها او رأسمالها فيما عدا زيادة رأسمال الشركة عن طريق إصدار اسهم مقابل أرباح حققتها الشركة او نتيجة إضافة احتياطياتها الجائز استعمالها الى رأس المال.

● أحمد مغربي

«إيكويت» تنال تكريم «جيبكا»

نالت شركة ايكويت للبتروكيماويات تكريم الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا). وخلال المنتدى السنوي الرابع للبلاستيك التابع لجيبكا، تم تكريم شركة ايكويت لدورها المتميز في نجاح حملة تنظيف شاطئ الخليج التي اطلقتها جيبكا في الكويت وغيرها من دول الخليج.

وبصفتها من مؤسسي الاتحاد في العام 2006، تمثل العلاقات فيما بين ايكويت وجيبكا تجسيدا حقيقيا لشعار الشركة «شركاء في النجاح» على مر الأعوام في جميع المجالات ذات العلاقة. وتمثل شركة ايكويت للبتروكيماويات التي تأسست عام 1995 شراكة عالمية بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو للكيماويات وشركة بوبيان للبتروكيماويات وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية.

وبدأت شركة ايكويت عمليات الإنتاج في شهر نوفمبر من العام 1997، وهي حاليا المشغل الوحيد لمجموعة متكاملة من المصانع ذات المواصفات العالمية التي تنتج أكثر من 5 ملايين طن سنويا من المواد البتروكيماوية عالية الجودة التي يتم تسويقها في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

جانب من التكريم